العدد (2036) السنة الثامنة - الأثنين (7) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكومات المحلية ترضخ لمطالب المتظاهرين

الرمادي تثور وتلتحق بركب المحافظات احتجاجاً على تقاعد المسؤولين

□ متابعة/ المدى

بدا امس الاحد ان الحكومة العراقية حاولت استيعاب موجة غضب عارمة بسبب تواصل تدهور الخدمات، فقررت زيادة مخصصات محافظة الديوانية وبدأت القيادات السياسية اجتماعات مكثفة مع المحافظين لتدارك ازمة الخدمات.

ولم يكن متوقعا ان يخرج سكان مدينة الرمادي في تظاهرات غاضبة على سوء الاحوال، في وقت لا تزال مدينة الحسينية وقضاء الحمزة الشرقي تقلقان الاجهزة التنفيذية.

صباح امس انطلقت تظاهرة سلمية وسط مدينة الرمادي بمشاركة مئات من الاهالي لمطالبة الحكومة بتوفير الخدمات والقضاء على البطالة والحد من عمليات الفساد الاداري.

وقال احد منظمي التظاهرة إن"المئات من المتظاهرين تجمعوا في شارع ١٧ وسط الرمادي وتوجهوا إلى المدخل الرئيس للمجمع الحكومي، مطالبين الحكومة بتوفير الخدمات والقضاء على البطالة والحد من ظاهرة الفساد الاداري المستشري في دوائر الدولة".

وكان ثلاثة آلاف شخص تظاهروا قبل يومين في قضاء الحمزة جنوبي الديوانية، مطالبين بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل، كما قال مصدر من الجيش العراقي إن الأجهزة الأمنية فرقت مواطنين كانوا يعدون للتظاهر احتجاجا على"سوء"الأوضاع الخدمية والمعيشية في الديوانية.

كما شهدت التقاطعات والشوارع الرئيسة في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار في اليوم ذاته تظاهرة شعبية للمطالبة بتوفير فرص العمل.

في حين طافت شوارع مدينة الكوت الخميس الماضي تظاهرة مؤيدة لقرار مجلس المحافظة القاضي باقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة من منصبه لسوء الاداء.

فيما تضامن عدد من محامي كربلاء الخميس الماضي مع الشعب المصري في مطالبته بالتغيير، عادين ذلك خطوة باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الانظمة"الدكتاتورية".

وأضاف خميس أن المتظاهرين"طالبوا ايضا اعضاء مجلس النواب والحكومة المحلية في المحافظة بالايفاء بوعودهم التي قطعوها للمواطنين، كما طالبوا بايقاف حملات الاعتقال العشوائي من قبل القوات القادمة من بغداد".

يشار الى ان العشرات من المواطنين في منطقة الشعب شمال شرقي بغداد تظاهروا احتجاجا على سوء الخدمات.

تظاهرة في ساحة التحرير أمس.. أ ف ب

وقدر مصدر عدد المتظاهرين الذين تجمهروا قرب الطريق المؤدي الى ناحية الحسينية بثلاثة الاف شخص، طالبوا في هتافاتهم بتحسين الخدمات كالكهرباء وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

يذكر ان مواطني ناحية الحسينية تظاهروا في وقت سابق مطالبين الحكومة بتحسين الخدمات وتنفيذ الوعود التي قطعت خلال الحملات الانتخابية.

في غضون ذلك، ناقش القادة السياسيون التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه البلاد مؤكدين ضرورة توفير الخدمات الأساسية. فيما يدرس مجلس النواب تخفيض مرتبات الرؤساء الثلاثة والوزراء والنواب وتوزيع ٦ مليارات دولار على المواطنين واطلاق ٢٨٨ ألف درجة وظيفية.

في اجتماع موسع شارك فيه رؤساء الكتل النيابية والشخصيات السياسية البارزة دعا رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتأمين التشريعات والقوانين لحل المشاكل التي تعترض عمل الحكومة.

كما بحث المجتمعون ليل امس الاول أهم التحديات التي تواجه العراق والتطورات الجارية في المنطقة وتم التأكيد على وجوب التكاتف والتضامن لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. كما شددوا على ضرورة عقد مثل هذه الاجتماعات باستمرار مؤكدين على أهميتها في التوصل إلى رؤى مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقدمت في الاجتماع جملة من المقترحات لحل القضايا التي تعترض طريق بناء الدولة وحل مشاكل المواطنين.

واشار المالكي إلى أن حكومته مازالت تعمل بالعديد من قوانين النظام السابق أو القوانين التي وضعت قبل تشكيل السلطة التشريعية في البلاد والتي تسبب للحكومة مصاعب كثيرة.

وشدد على ضرورة تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، ووضع موازنة الدولة بما يلبي الحاجات الملحة للعراقيين، وقال"على الرغم من وجود بعض المصاعب المالية في العام الحالي، لكن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو عامل الوقت فهناك مشاريع للطاقة وخدماتية ومشاريع في مجالات أخرى لكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لكي تكتمل وتعطي ثمارها".

من جانبه دعا النجيفي إلى استثمار ما أسماها بأجواء الثقة التي نشأت بعد التوافقات السياسية التي تم التوصل إليها، مشيرًا إلى استعداد البرلمان لدعم الحكومة في جهودها لحل مشاكل المواطنين.

وأشار إلى البدء بمرحلة مناقشة القوانين التي تمس الحاجة إليها في البرلمان، داعيا إلى وضع ستراتيجية واضحة لحل المشاكل التي يعاني منها العراقيون.

ويأتي الاجتماع اثر سلسلة من التظاهرات التي تشهدها مدن عراقية منذ ثلاثة ايام مطالبة توفير الخدمات الاساسية ومكافحة الفساد المالي والاداري ومعالجة سوء اداء بعض المجالس المحلية.

وكان رئيس مجلس النواب أعلن تأييده لتخفيض مرتبات الرئاسات الثلاث ورواتب الوزراء والنواب ومن هم بدرجتهم تماشيا مع المرحلة الحالية ودعما للاقتصاد الوطني العراقي. واوضح النجيفي في تصريح صحفي ان الامر يحتاج الى تشريع ويتطلب تدخل مجلس الوزراء لتقديم مشروع قانون تخفيض الرواتب لاقراره في مجلس النواب.

ومن جهته قال النائب عن كتلة دولة القانون في التحالف الوطني العراقي عباس البياتي ان خفض رواتب الرئاسات والوزراء واعضاء مجلس النواب الى النصف يحظى بالدعم والقبول. واضاف في تصريح صحافي"سنحرك مبادرة في مجلس النواب من اجل تشريع قانون يضع سلم رواتب عادلة ومتوزانة يقلل من الفوارق بين الموظفين واصحاب الدرجات الخاصة".

واوضح ان الظروف التي يمر بها الشعب"تدعو الى تقليص النفقات والرواتب وتوجيه هذه الفروقات نحو الخدمات والطبقات المسحوقة".

طالبوا بإقالة المحافظ

البصريون خرجوا للبحث عن الخدمات وحقوق الانسان

□ البصرة/ عبد البطاط

وسط اجراءات امنية مكثفة من قوات الشرطة والجيش طافت شوارع العشار مظاهرة حاشدة للمطالبة بتحسين الخدمات، فضلا عن التحقيق بهروب ١٢ سجيناً من معتقل محصن في منطقة البرضعية في البصرة.

وقد استقرت التظاهرة امام بناية الحكومة المحلية في البصرة، وسلمت مطالبها اليها، منظمة اطفال الرافدين كانت بداية هذه التظاهرة حيث انطلقت من مجموعة من الاطفال وطلاب المدارس يقدر عددها بالعشرات، وسرعان ما انظم اليها المئات من المواطنين يمثلون مختلف شرائح الشارع البصري، حيث وصل العدد الى ٣٠٠٠ متظاهر.

هذا وقد سرت اشاعات حول اطلاق الشرطة النيران لتفريق المتظاهرين، ولكن سرعان ما نفت الجهات المسؤولة تلك الانباء.

ومن جانبه قال مكي التميمي رئيس منظمة اطفال الرافدين لـ"المدى"ان الجماهير التي اشتركت في المظاهرة ارادت منها التغيير في المجتمع بعد السوء الكبير الذي مازال مستمراً في قطاع الخدمات، فضلا عن ضعف تجهيز المواطن بمفردات البطاقة التموينية، حيث لا يحصل المواطن على اكثر من ثلاث مواد.

واضاف التميمي ان واحدة من اسباب التظاهرة هي المطالبة باظهار نتائج التحقيق في قضية هروب السجناء الـ١٢ من سجن محصن في البرضعية.

وبدوره اشار المواطن هادي حسن وهو موظف متقاعد إلى ان هذه التظاهرة اتت للتأكيد على سوء الخدمات المقدمة من الحكومة المحلية.

بيد ان الفنان المسرحي شناوة احمد قال ان لا احد يسمع ما يقوله المتظاهرون فالمسؤولون وضعوا قطناً في آذانهم على حد وصفه، متسائلا متى يسمع المسؤول مطالبات الشارع العراقي.

وشددت ام حسين على انها شاركت في التظاهرة كي تعرف كيف استطاع عدد من المعتقلين الخطرين الهروب من سجون محصنة، سيما وان هؤلاء المجرمون قاموا بأبشع الجرائم من خلال تفجير شارع عبد الله بن علي والذي راح ضحيته المئات من الشهداء.

وعلى الجانب الاخر قال المسؤول الاعلامي لمجلس المحافظة لـ"المدى"ان المسيرة كانت سلمية ولم يتخللها اي اطلاق لنار، مبينا ان المتظاهرين سلموا مطالبهم الى الجهات الرسمية، وهي نفس مطالب الحكومة المحلية ومجلس المحافظة، منوها الى ان المجلس شكل لجنة لتقصي الحقائق في مسألة هروب السجناء والمحافظة الآن بانتظار ما سوف ينتج عنها.

يشار إلى ان قادة القاعدة الهاربين كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية في المحافظة من ١١ آب الماضي على خلفية تهم بالسرقة.

ورغم صعوبة الحصول على معلومات رسمية حول وجود اختراقات في مفاصل أمنية مهمة، إلا أن مصادر مختلفة تشير إلى أن المسؤول الاستخباري المتهم بتهريب السجناء جرى الانتقام منه على خلفية"دوره الكبير"في عملية صولة الفرسان عام ٢٠٠٨. وان عملية تهريب السجناء نفذتها، أو تورطت فيها، جهات نصبت فخا كبيرا للمسؤول الاستخباري.

وتأتي دعوات تخفيض مرتبات كبار المسؤولين بعد يوم من قرار اتخذه المالكي بالتنازل عن نصف مرتبه الشهري واعادته الى خزينة الدولة"مساهمة بتقليل التفاوت بين مرتبات الموظفين وبما يساعد في تقليص الفوارق في المستوى المعيشي لمختلف طبقات المجتمع"كما قال.

وكان رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي علق على موضوع رواتب الرئاسات الثلاث، وقال أن مؤسسته لا تمتلك التفاصيل الدقيقة لمصروفات الطبقة السياسية العليا لأن مرتباتهم ومخصصاتهم لاتخضع لقانون، محملا مجلس النواب السابق كامل المسؤولية حيال غموض ملف المصالح المالية لأكبر ١٠ موظفين في العراق.

من جانب آخر قال مستشار المحافظ عبد الامير الوائلي لوكالة كردستان للانباء: الدستور العراقي نص على حق المواطن في التظاهر ونحن مع المتظاهرين وليس ضدهم من حيث المطالب التي تقدموا بها وسنقوم برفعها الى الحكومة المركزية حسب ما طلبوا.

وفيما يخص مفردات البطاقة التموينية التي توقف العمل بها، قال مدير اعلام ديوان محافظة البصرة اياد الامارة ان"المحافظة شهدت في وقت متأخر من ليلة الامس دخول اول شحنة من الرز المستورد وكذلك الحنطة لتحويلها الى طحين وانه باستطاعة الوكلاء كافة الذهاب الى سايلو المحافظة لاستلام حصصهم من الرز".

وقال أحد منظمي التظاهرة الشيخ محمد الزيداوي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن"العشرات من أهالي محافظة البصرة خرجوا، في تظاهرة سلمية للمطالبة بإقالة المحافظ شلتاغ عبود من منصبه وتوفير الخدمات ومكافحة الفساد الإداري والمالي وتوفير فرص العمل للشباب واحترام حقوق الإنسان وتوفير مفردات البطاقة التموينية بشكل كامل للمواطنين"، مبينا أن"المتظاهرين أكدوا ضرورة فسح المجال لحرية التعبير".

ورفع المتظاهرون الأعلام العراقية ولافتات تطالب بتوفير الخدمات وإقالة المسؤولين المقصرين ومحاكمة المفسدين منهم، كما أشهروا بشكل جماعي بعد احتشادهم أمام مقر الحكومة المحلية بطاقات صفراء، مرددين هتافات تطالب بإقالة المحافظ شلتاغ عبود من منصبه، فيما فرضت القوات الأمنية إجراءات مشددة تضمنت إغلاق كل الطرق المؤدية إلى موقع التظاهرة، وشكلت قوات مكافحة الشغب حزاماً بشرياً حول مقر الحكومة المحلية، وانتشرت بكثافة قرب مقر مجلس محافظة البصرة على الرغم من عدم اقتراب المتظاهرين منه.

وأضاف الزيداوي أن"البطاقات الصفراء التي أشهرها المتظاهرون ستعقبها في المستقبل القريب تظاهرة أكبر حجماً سيشهر المشاركون فيها بطاقات حمراء ضد المسؤولين المقصرين"، مؤكدا أن"التظاهرة نظمتها منظمات مدنية، من دون تدخل أية جهة سياسية"، بحسب قوله.

يذكر ان المتظاهرين رددوا عبارات وشعارات عكست غضبهم منها(نعم نعم للعمل، كلا كلا للفساد، وياشلتاغ شيل ايدك هذا الشعب ميريدك) وسط انتشار كبير للقوات الامنية والشرطة العراقية وقوات مكافحة الشغب.

وكانت تظاهرات مشابهة العام الماضي ادت الى استقالة وزير الكهرباء كريم وحيد من منصبه كما ادت الى اضطرابات في المحافظة بعد اطلاق النار على المتظاهرين.

من جانب آخر دعا المتظاهرون الى اطلاق سراح المعتقلين العراقيين في السجون السعودية واعادتهم الى بلدهم.

وسبق لمجلس النواب ان استضاف وزير الخارجية حول موضوع السجناء العراقيين في السعودية وقرر تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة اوضاعهم مع الجانب السعودي.

مجلس الوزراء يقر الموازنة الاتحادية

المالكي: بعض مطالب المتظاهرين مستحيلة التنفيذ

□ بغداد/ هشام الركابي

قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان الحكومة ستنهض بالمستوى الخدمي في عموم البلاد وستعمل على معالجة جميع الاشكاليات التي تقف حائلا امام تقديم الخدمات للمواطن.

واشار المالكي خلال زيارته لمحافظة بغداد الى ان التظاهر من اجل الخدمات حق مشروع وقد نشهد خروج تظاهرات على غرار ما يحدث من تظاهرات في بعض الدول العربية.

وقال أن تلك التظاهرات، في حال خروجها، سيكون بعضها حقيقياً بسبب نقص الخدمات، فيما سيكون البعض الآخر بتوجيه ودعم من بعض الجهات من دون ان يسميها.

وشدد المالكي على ضرورة مراعاة التظاهرات في كل انحاء البلاد والنظر في مطالب المتظاهرين، اذ يمكن تحقيق بعض المطالب، وربما يكون البعض الآخر غير ممكن التحقيق في الوقت الحاضر.

وكانت بغداد والديوانية شهدتا قبل ايام خروج تظاهرات للمطالبة بتحسين الواقع المعيشي والخدمي.

من جانب اخر اعلن وزير الدولة الناطق باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء أقر الموازنة العامة الاتحادية خلال الجلسة الاستثنائية المنعقدة امس الأحد.

واضاف في تصريح لـ"المدى"على هامش انعقاد الجلسة ان إجمالي الموازنة سيكون (٩٦,٦) تريليون دينار توزع كموازنة تشغيلية تبلغ (٦٦,٦) تريليون دينار، واستثمارية تبلغ (٣٠) تريليون دينار.

واضاف ان إجمالي الايرادات يبلغ (٨٠,٩) تريليون دينار على أساس تصدير (٢,٢) مليون برميل نفط خام بسعر (٧٦,٥ دولار/ برميل) بضمنها (١٠٠) ألف برميل تُصدر من اقليم كردستان.

واوضح ان اجمالي العجز يبلغ (١٥,٧) تريليون دينار، ويغطى العجز من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الانتاج.

وتابع ان مجلس الوزراء قرر تخويل وزير المالية صلاحية اقتراض (٤,٥) مليار دولار من صندوق النقد الدولي، ومبلغ (٢) مليار دولار من البنك الدولي اضافة لاستخدام حقوق السحب الخاص، وكذلك من القرض الممنوح من شركة بي بي لسد العجز المتوقع.

وأضاف أن ما نسبته ١٧٪ من مجموع النفقات التشغيلية، ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها سوف يتم تخصيصه إلى اقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية مع الأخذ في الاعتبار أيّ زيادة أو انخفاض في أجمالي نفقات الموازنة.

شرارة التغيير السياسي قد تصل العراق

المسؤولون العراقيون يخفضون رواتبهم تفادياً لوقوع اضطرابات

□ عن: لوس أنجلس تايمز

الاحتجاجات ضد الخدمات الحكومية السيئة تندلع في بغداد ومدن أخرى ورئيس الوزراء نوري المالكي يعلن عن تخفيض راتبه الى النصف وتصريحات بعدم توليه ولاية ثالثة.

يبدو ان المطالبة بالتغيير السياسي عبر العالم العربي قد وصلت الى العراق فيوم السبت الماضي حينما اعلن رئيس الوزاراء عن عدم توليه ولاية ثالثة مع تخفيض راتبه الى النصف وافق المسؤولون الآخرون على تقليص رواتبهم تفاديا لوقوع اضطرابات أخرى في المنطقة.

وقال عباس البياتي عضو البرلمان"نحن سنشرع ايضا قانونا يضمن الموازنة بين رواتب المسؤولين و العراقيين العاديين فالظروف الحالية تدفعنا لتقليص الرواتب والنفقات وصرفها على اصحاب الدخل الواطئ".

الانتفاضة الشعبية التي اسقطت الرجل القوي في تونس زين العابدين بن علي ساعدت على اطلاق الشرارة التي تهدد الان حكم الرئيس المصري حسني مبارك وفي مؤتمر في ميونخ في المانيا حذرت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون من"عاصفة مثالية قوية"في المجال الاقتصادي والاتجاهات السكانية التي تغلف الشرق الاوسط.

طلبات التغيير الشعبية تقدمت بشكل مختلف في مختلف الاقطار ففي الاردن واليمن تبدو السلطات انها تحاول تسوية الانفجارات الاجتماعية كذلك فان الاحتجاجات التي تم التخطيط لها يوم السبت القادم جعلت الجزائر تقوم بالغاء قانون الطوارئ الذي حدد الحريات السياسية لعدة سنوات، كذلك قالت وكالة انباء البحرين الحكومية الجمعة الماضي بان الحكومة زادت دعم المواد الغذائية وأوضحت انها ستقوم بتوسيع برامج الرفاهية الاجتماعية بينما هناك تخطيط للاحتجاج يوم ١٤ شباط الحالي.

بعض المسؤولين العراقيين يحصلون على عشرات الآلاف من الدولارات ويستلمون منافع كبيرة أخرى حيث وصلت مجموع رواتب البعض الى ٧٠٠ الف دولار في العام مقارنة براتب الرئيس اوباما الذي يحصل على ٤٠٠ الف دولار في العام، وكانت رواتب المسؤولين الذين تم انتخابهم تصل الى ٢٠ ٪ من نفقات الميزانية العراقية التشغيلية، وكان مسؤول في البرلمان العراقي قد قال شرط عدم الافصاح عن اسمه ان اعضاء البرلمان وافقوا على تخفيض رواتبهم بعد الاحتجاجات في العاصمة والمدن الاخرى على الخدمات السيئة والفساد.

العراقيون ايضا اطلقوا حملة على موقع الفيس بوك وموقع تويتر تدعو الى تخفيض رواتب المسؤولين بينما يقول البعض الاخر انها مجرد اعلان ودعاية يقول صباح الساعدي عضو لجنة السلامة في البرلمان السابق"ان المشكلة لا تكمن في رواتب المسؤولين بل في المنافع الاجتماعية والعلاوات الاضافية التي يحصلون عليها"، مضيفا ان تخفيض الرواتب هو محاولة سطحية لاسترضاء العراقيين دون الاهتمام بالرأي العام"فقد رأينا المظاهرات في بعض المدن يوم امس ولم يشر احد الى مشكلة الرواتب".

وكان مسؤولون عراقيون ورجال دين قد حثوا الحكومة لفترة طويلة لتخفيض الرواتب والفوائد للمسؤولين المنتخبين وقد بدأ البرلمان بالتحرك بعد عدة اشهر من الجمود وكان الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل اية الله السيستاني في كربلاء يعظ لعدة شهور حول تلك القضية قائلا في خطبة يوم الجمعة السابع من شهر كانون الثاني"هناك اختلاف كبير بين رواتب المسؤولين العراقيين والناس العاديين وعلى الحكومة الجديدة ان تعيد النظر في كل ذلك وتقلل الاختلافات لخلق توازن في المجتمع".

■ ترجمة: عمار كاظم محمد